

# ARAB ECONOMIC FORUM

## منتدى الاقتصاد العربي

2-3 May 2008 - Phoenicia Intercontinental Hotel, Beirut, Lebanon

فندق انتركونتيننتال فينيسيا، يومي ٢ و ٣ مايو ٢٠٠٨

### Session V

**H.E. Dr. Jihad Azour**

**Minister of Finance**

**Lebanon**

**Session Name: Developments in the Lebanese**

**Economy and Prospects**

كلمة معالي الدكتور جهاد أزور، وزير المالية

في حفل افتتاح منتدى الإقتصاد العربي

أهلاً وسهلاً بكم في منتدى الإقتصاد العربي الذي بات تقليداً سنوياً أرسنه مؤسسة عريقة صار اسمها مرادفاً للمناسبات المتميزة والمشاريع الطموحة، عنيت مجموعة الاقتصاد والأعمال.

مؤتمرنا هذا العام، يتميز بأنه يكسر حلقة الجدل السياسي المفرغة التي يدور فيها لبنان، ويخترق جدار الجمود وعدم الاستقرار، ويعبر أكثر من أي مرة سابقة عن طموح اللبنانيين إلى استعادة الدور العربي والإقليمي الذي كان لبلدهم.

إن هذا المنتدى الذي يحتفل بعيده السادس عشر، عمره تقريباً من عمر إعادة انطلاق لبنان، ودخوله مرحلة السلام والنهوض والازدهار، وهو اليوم، وفي هذا

الظرف بالذات، يشكل رسالة تمسك بهذا السلام تحديداً، ويرسم أيضاً صورة لبنان كما يحلم به شعبه وكما تريدونه انتم: لبنان الازدهار، لبنان الإبداع، لبنان منارة الفكرة والمعرفة، لبنان فرص الاستثمار لخلق فرص عمل لشبابه، لبنان الملتقى، لبنان الانفتاح، لبنان مساحة الحوار.

صحيح أنكم، أنتم، مسؤولين ورجال أعمال ومستثمرين عرباً، ملتزمون وأوفياء لمنندى الاقتصاد العربي، وتحرصون على أن تكونوا دائماً فيه مع أخوانكم اللبنانيين، ولكن اعلّموا أن لحضوركم هذه المرة معنى خاصاً: فأنتم، بحضوركم هذا، تعلنون رفضكم غياب لبنان، وتطالبون بعودته كما كان، لا بل أفضل مما كان. وبمشاركتكم، تجددون إيمانكم بمقدرات لبنان. وبوجودكم بين إخوانكم اللبنانيين، تحفزون إرادتهم وتشجعونهم على الاستمرار، وتعطونهم أملاً بالنهوض.

أيها السيدات والسادة،

ما نبتغيه من هذا المؤتمر كمسؤولين وقادة اقتصاديين ورجال أعمال عرب، هو أن نتداول في التحديات الاقتصادية والتنموية لمنطقتنا العربية، ونجترح الأفكار والحلول المبدعة التي تعود بالخير على الإنسان العربي، ونضع الصيغ المثلى لتوفير الازدهار والرخاء لشعبنا، في وقت يواجهه العالم العربي مجموعة من التحولات العالمية، على ما يشير إليه عنوان هذا المنندى.

أيها السيدات والسادة،

إن هذه التحولات الاقتصادية والمالية العالمية، كانت أحد التحديات التي وجدت حكومة لبنان نفسها مضطرة إلى مواجهتها، ككل دول المنطقة، فيما كانت تباشر تنفيذ البرنامج الاقتصادي والاجتماعي الذي عرضته في مؤتمر باريس 3، لكن تحديات أخرى أيضاً واجهت تنفيذ هذا البرنامج "الطموح والشامل"، كما قيّمه المشاركون في مؤتمر باريس .

هذه التحديات كانت كبيرة جداً، وعندما التقينا العام الفائت في هذا المنندى، غداة مؤتمر باريس 3، لم نكن نتوقع أن تكون بهذا الحجم.

فالحكومة خاضت غمار الإصلاح في برنامجها الإقتصادي بصفوف ناقصة، وكان عليها أن تنفذ برنامجها في ظل غياب وزراء مسؤولين عن وزارات حيوية، كالصحة والطاقة والعمل والزراعة.

وفي ظل وضع أمني ضاغط ومتشنج، وحال مراوحة سياسية، انصرفت الحكومة بتصميم كبير، إلى العمل على تنفيذ البرنامج الإصلاحي، مع أن إقبال مجلس النواب حال دون تحويل هذه المشاريع أو بعضها على قوانين أكرس مسيرة الإصلاح.

باختصار، لم تعط الحكومة اللبنانية الظروف والإمكانات الكافية لتنفيذ برنامجها الإقتصادي، بل كان عليها أن تقود قطار الإصلاح على سكة مليئة بالمطبات والعراقيل السياسية والأمنية، لا بل حتى بالأفخاخ والمكامن.

وعلى الرغم من كل الصعوبات والظروف الكفيلة بالإطاحة بأي اقتصاد، ها نحن اليوم أمام محصلة فاجأت المؤسسات الدولية ووكالات التصنيف ومجتمع المستثمرين.

فالحكومة تمكنت من تحسين المؤشرات الاقتصادية للعام 2007، حيث شهدت المالية العامة تحسناً كبيراً، من أبرز تجلياته انخفاض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بنحو 7 في المئة، وتسجيل تراجع في عجز الموازنة بنحو 15 في المئة، على الرغم من ارتفاع التحويلات لمؤسسة كهرباء لبنان، وهي نتيجة "فاقت التوقعات"، بحسب صندوق النقد الدولي. وتمكنت الحكومة من تقليص المخاطر التمويلية للدولة اللبنانية من خلال السياسة الفاعلة والجديدة لإدارة الدين العام، والإجراءات التي اتخذتها في هذا الإطار، وأحدثها عملية الاستبدال الناجحة، الأسبوع المنصرم، لإستحقاقات سندات بالعملات الأجنبية بقيمة 882 مليون دولار، والتي ساهمت في معالجة أكثر من 80 في المئة من استحقاقات الدولة بالعملات الأجنبية لهذه السنة.

وسعت الحكومة اللبنانية جاهدة إلى توفير الاستقرار الاقتصادي والمالي والاجتماعي في مواجهة الظروف السياسية والأمنية الضاغطة، لما لهذا الاستقرار

من تأثير على حياة المواطن، في ظل التحديات الاقتصادية العالمية التي نعانيها جميعاً. وقد عملت حكومة لبنان على امتصاص جزء كبير من ظاهرة ارتفاع الأسعار، من خلال اجراءات الدعم التي واصلت تنفيذها، والتي كبدت الخزينة كلفة لا تقل عن مليار دولار أميركي، وهي منكبة حالياً على درس سبل مواجهة التحديات الاجتماعية للمرحلة المقبلة من دون التسبب بأي اختلالات اقتصادية أو مالية أو اجتماعية قد تفاقم الوضع.

وفي ما استمر التحسن في المؤشرات النقدية والمصرفية، سجل النشاط الاستثماري العقاري تقدماً ملحوظاً، وارتفعت نسبة الصادرات اللبنانية إلى أكثر من 25 في المئة.

وقد تكون نسبة النمو المحققة في 2007 وهي 4 في المئة، أبرز مظاهر صمود الاقتصاد اللبناني أمام الأعاصير السياسية. ووفق المعطيات المتوافرة لدينا عن الفصل الأول من 2008، فإن من السهل أن يتحقق في 2008 نمو بالنسبة نفسها، إذا بقي الوضع على حاله. أما إذا تحسنت الأوضاع السياسية، وهذا ما نأمله ونتمناه، فالنمو قد يصل إلى ما بين 7 و 8 في المئة، في حال استعاد البلد استقراره. أيها السيدات والسادة،

إن حكومة لبنان مصممة على مواصلة العمل على تفعيل الاقتصاد وتوسيع مساحة النمو، فهذه من ثوابتها. لقد خسر لبنان خلال السنوات الثلاث الماضية أكثر من 20 في المئة نمواً بسبب الأوضاع السياسية، لكن أي تقدم في المجال السياسي والأمني سينعكس خيراً على الاقتصاد، وسيفتح أمام لبنان آفاقاً كبيرة للإفادة من الفرص المتوافرة في المنطقة.

أما الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية، فستبقى جيدة في 2008 على الرغم من التحديات الراهنة، والحكومة عازمة أيضاً على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وعلى تحسين وضع مالية الدولة من خلال تخفيض العجز ومعالجة مشكلة الدين العام وإبقاء نسبة التضخم منخفضة.

## على الصعيد الاقتصادي، الهدف توسيع مساحة النمو المتاحة للعام 2008

### من خلال إجراءات عدة، منها:

- + متابعة دعم القطاعات الإنتاجية كافة من خلال الخطوات الآتية:
- صندوق استثماري برأس مال يفوق الـ200 مليون دولار كمرحلة أولى لدعم عمليات التوسع وإعادة الهيكلة للمؤسسات يكمل أكثر من 3 مليارات دولار مشاريع مولت بقروض مدعومة من الخزينة بتكلفة سنوية تفوق الـ80 مليون دولار.
- استكمال الشق المتعلق بدعم النهوض الاقتصادي في مؤتمر باريس 3، حيث أمنت الحكومة أكثر من 1.1 مليار دولار من قروض مدعومة جديدة.
- تجديد برنامج دعم القروض التي تمول الرأسمال التشغيلي للمؤسسات السياحية وتساهم في تطويرها.
- مواكبة الشركات اللبنانية التي تتوسع إقليمياً من خلال تعديل دور "ايدال".
- تعديل بعض النصوص التشريعية التي لا تتطلب قوانين، لتحسين بيئة الأعمال وفتح الآفاق أمام المستثمرين بالإضافة إلى الإجراءات والتسهيلات الضريبية التي نفذتها وزارة المال، والأخرى التي يتم تطويرها حالياً.
- + استكمال تطوير الخدمات العامة الأساسية وتحريرها:
- في قطاع الاتصالات، تسريع عملية تحرير الخدمات، وتخفيض الأكلاف، والاستثمار في البنى التحتية وخصوصاً لجهة الاتصال الخارجي والانترنت، والاستمرار في عملية خصخصة القطاع.
- في قطاع الكهرباء، زيادة طاقة الإنتاج بالتعاون مع القطاع الخاص، وخصخصة التوزيع.

- في قطاع النقل، سياسة جديدة للنقل مع تحرير تدريجي للنقل الجوي وتفعيل الخدمات المتعلقة به على غرار ما حصل في قطاع النقل البحري.
- + إعادة تفعيل المشاريع الكبرى، كالمدن الاقتصادية والصناعية.

### على صعيد السياسة المالية:

- الاستمرار في عملية تحسين وضع المالية العامة، وقد شهد الفصل الأول تحسناً ملموساً في المؤشرات المالية لجهة خفض العجز على الرغم من ارتفاع كلفة كهرباء لبنان.
- معالجة مشكلة الدين عبر إنشاء جهاز جديد لإدارة الدين، وتحديث أسواق سندات الخزينة، والسياسة التي عالجت جزءاً كبيراً من المشكلة.
- استمرار التعاون مع صندوق النقد والمؤسسات الأخرى.

### على صعيد السياسة الاجتماعية:

- سلة اجراءات لمعالجة المشاكل الاجتماعية، ولا يقتصر ذلك على الأجور، بل كذلك على تقديم الدعم للفئات المهمشة.
- استكمال ورشة الاصلاحات، ومنها قانون ضمان الشيوخوخة، واصلاح الضمان الاجتماعي ومتابعة العمل القائم، وتعديل قوانين العمل لجهة تقديم حوافز ضريبية للمؤسسات التي تولي اهتماماً بالتدريب المهني وتستثمر في القدرات البشرية، والتي تعتمد مشاركة موظفيها في الأسهم، وإعادة النظر بنظام الدعم الإجتماعي.
- ترشيد موازنة وزارة التربية.

إنني أدعو جميع الحضور والمعنيين بالشأن الاقتصادي والمالي، إلى الانخراط معنا في هذه الورشة التي تتحدى الوضع القائم، الصعب والمكلف على الوطن

والمواطن، لاجتراح حلول وايجاد مساحة أكبر من الأمل والثقة، والانتصار على محاولات اقضاء لبنان ولجم طموح اللبنانيين.

وقبل الختام، كلمة شكر إلى مجموعة "الإقتصاد والأعمال" وإلى رئيسها رؤوف أبو زكي. هذه المؤسسة أصبحت سفيرة الإقتصاد اللبناني في العالم العربي والعالم، كطائر الفينيق ينبعث مجدداً إلى آفاق أوسع وإلى فضاء أبعد.

إن هذه المجموعة هي مؤسسة التحدي والإيمان بلبنان، ولولا حبكم للبنان وحرصكم على دوره كمنارة لما كنتم جازفتم بعقد هذا المنتدى في هذا الظرف، وهي تبذل جهداً كبيراً لإيجاد مساحة اقتصادية مشتركة وفتح الآفاق الجديدة للتعاون والحوار بين رجال الأعمال والقيادات السياسية والاقتصادية في العالم العربي.